



ورقة سياسات

السوق الموازية والقطاع المصرفي اليمني: صراع الأدوار في ظل الانقسام النقدي وتعدد أسعار الصرف

ورقة سياسات

السوق الموازية والقطاع المصرفي اليمني: صراع الأدوار في ظل الانقسام النقدي وتعدد أسعار الصرف

إعداد:
ياسر المقطري
باحث اقتصادي

الصادر عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية
بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي



ديسمبر 2025 م

المحتويات

●	المقدمة:
4	مفهوم السوق الموازية:
5	الخلفية والسياق:
6	المرحلة الأولى: توسيع النقد خارج البنوك وبروز السوق الموازية
7	اتساع السوق الموازية على حساب القطاع المصرفي الرسمي
●	أدوار السوق الموازية
9	أولاً: المضاربة وتداول العملات خارج النظام المصرفي الرسمي
10	ثانياً: استقطاب تحويلات المغتربين وتكوين أرصدة خارجية
10	ثالثاً: التجارة غير الرسمية وتمويل عمليات الاستيراد
●	آلية التحويل عبر السوق الموازية
11	المرحلة الثانية: الانقسام النقيدي كبيئة خصبة للسوق الموازية
12	1. المضاربة ونقل السيولة
12	2. خلق سعرين للصرف واستخدام العملة الأجنبية ك وسيط
13	3. التبادل التجاري كأنه بين دولتين
13	4. غسل الأموال وتمويل الإرهاب
14	5. تأسيس شبكات تحويل غير خاضعة للرقابة
●	أدوار البنك المركزي والسوق الموازية
15	إدارة السيولة النقدية
15	مزاادات بيع العملة الأجنبية
15	تنظيم أعمال شركات الصرافة
16	تأسيس الشبكة الموحدة للحوالات
16	رفع رأس مال البنوك وبنوك التمويل الأصغر
16	الضغط على البنوك لنقل مقراتها أو مراكز عملياتها
●	الآثار المتربعة على السوق الموازية:
17	السياسات القائمة:
18	وصف المشكلة:
●	الخيارات والحلول:
21	ال الخيار الأول: منصة ل التداول العملات الأجنبية (FX Trading Platform)
	الخيار الثاني: حساب موحد لإدارة النقد الأجنبي
24	(Unified Foreign Exchange Management Account)
●	تجارب بعض الدول:
26	

المقدمة:

شهد القطاع المصرفي والاقتصادي في اليمن خلال العقد الأخير مرحلتين مفصلتين شكلتا نقاط تحول عميقة في مسارهما وانعكاسهما على المستقبل الاقتصادي والمالي للبلاد. بدأت المرحلة الأولى مع اندلاع الصراع المسلح وسيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء أواخر عام 2014، ثم دخول التحالف العربي على خط المواجهة، وصولاً إلى ديسمبر 2019 حين أقدمت جماعة الحوثي على منع تداول الإصدارات الجديدة من العملة المطبوعة من قبل البنك المركزي التابع للحكومة الشرعية، وهو ما دشن المرحلة الثانية.

تخللت هاتين المرحلتين متغيرات اقتصادية عميقة أثرت بوضوح على الأداء المصرفي والمالي، إلا أن المرحلة الثانية عُدّت الأخطر والأكثر تأثيراً، إذ أفرزت انقساماً نديداً حاداً تجّلى في وجود سعرين مختلفين لصرف العملة المحلية بفارق تجاوز خمسة أضعاف، الأمر الذي انعكس سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والمالية.

وفي كلتا المرحلتين برزت السوق الموازية باعتبارها المستفيد الأكبر؛ ففي المرحلة الأولى استغلت صدمة القطاع المصرفي ومحاولات البنك المركزي الحفاظ على استقرار أسعار الصرف في ظل أزمة السيولة، بينما أسمهم الانقسام النقدي وازدواجية القرار بين البنك المركزي في عدن بعد نقل مقره الرئيسي إليه وفرعه في صنعاء خلال المرحلة الثانية في توفير بيئه خصبة مكنت السوق الموازية من توسيع أنشطتها والقيام بأدوار موازية للقطاع المصرفي، لا سيما في العمليات الخارجية.

وترتكز هذه الورقة البحثية على تحليل هذا المكون الرئيس من السوق الموازية، والمقصود به شركات ومنشآت الصرافة غير المرخصة أو غير الملزمة بالضوابط القانونية والإجرائية المنظمة للنشاط المالي في اليمن، إضافةً إلى الأفراد أو الكيانات المضاربين بالعملة.

مفهوم السوق الموازية:

يُقصد بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة رسمياً، سواء كانت مشروعية أو غير مشروعية، والتي لا تخضع للضرائب.

في الشرق الأوسط وآسيا يشكل اقتصاد الظل 35-25 % من الناتج المحلي، مقابل 14-16 % في الاقتصادات المتقدمة¹، ويصل في بعض الدول العربية إلى نسب مرتفعة: مصر 40 %، المغرب 30 %، الأردن 20 %، سوريا 40 %، السعودية 19.95 %، العراق 80 %، والجزائر 30 %.² أما في اليمن فلا توجد إحصاءات دقيقة، لكن يُتوقع أن تكون النسبة كبيرة فالتهرب الضريبي والجماري وعدم تسجيل كثير من الأنشطة التجارية رسمياً في اليمن أعلى مقارنة بدول عربية أخرى نظراً لترابع البلد في معايير الشفافية والنزاهة الدولي.

وتعد السوق الموازية للعملات في اليمن جزءاً من هذا الاقتصاد غير الرسمي، وتشمل شركات الصرافة غير المرخصة والمخالفين للأنظمة، إضافة إلى المضاربين وتجار الحرب. وهي من أبرز التحديات الاقتصادية في بلد يعتمد على الاستيراد.

يشرف البنك المركزي اليمني ووحدة الاستخبارات المالية على مراقبة نزاهة المؤسسات، ورغم أن تقييم مجموعة العمل المالي (FATF) عام 2008 كشف عن قصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن اليمن أحرز تقدماً لاحقاً، واستعان البنك المركزي بعد انتقاله إلى عدن بخبرات استشارية دولية لتعزيز الرقابة المالية.



1 - Medina, Leandro, and Friedrich Schneider. Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? International Monetary Fund, January 24.2018. https://www.imf.org/en/Publications/WPI-Issues/2018/01/25/Shadow-Economies-Around-the-World-What-Did-We-Learn-Over-the-Last-20-Years-45583?utm_source=chtgt.com

2 - السوق السوداء وتأثيرها على الدولة، المركز الديمقراطي العربي، ديسمبر 2022 .<https://democraticac.de/?p=86749>

الخلفية والسياق:

أدت سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء واندلاع النزاع المسلح في مارس 2015 إلى تدهور حاد في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية لليمن، ووفقًا لتقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي (ربيع 2016)، سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماساً بنسبة 28 % خلال عام 2015، فيما بلغ معدل التضخم حوالي 30 %، وارتفع العجز المالي إلى ما نسبته 11.4 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما تراجعت الاحتياطيات الأجنبية إلى أقل من ملياري دولار، وهو مستوى لا يغطي سوى ما يقارب شهرين من الواردات.^٣

وفي ظل هذا التدهور، واصل البنك المركزي إدارة السياسة النقدية استناداً إلى تفاههم غير معلن بين أطراف الصراع، وبدعم ضمئي من بعض المؤسسات المالية الدولية، حيث استمر في صرف مرتبات موظفي الدولة في القطاعين المدني والعسكري، بما في ذلك وزارة الدفاع، إضافة إلى تغطية جزء من النفقات التشغيلية من الموارد المتاحة. غير أن هذه الموارد تراجعت تدريجياً نتيجة تسرب جانب من الإيرادات العامة خارج نطاق البنك المركزي، مما دفعه إلى تمويل العجز من خلال إصدارات نقدية جديدة بلغت 400 مليار ريال من العملة المطبوعة لديه^٤. كما اعتمد البنك على نحو 4.7 مليار دولار هي إجمالي الاحتياطيات الأجنبية المتاحة لتغطية تلك الإصدارات، مستخدماً آلة "الاستعاضة" عبر التدخل المباشر في سوق الصرف لبيع العملة الأجنبية وتلبية احتياجات المستوردين.^٥

وقد أسفرت تلك السياسات، بالتزامن مع عوامل أخرى، عن زيادة ملحوظة في حجم المعروض النقدي بالعملتين المحلية والأجنبية خارج الجهاز المركزي، وعن استنزاف السيولة لدى البنك المركزي، وهو ما قاد إلى بروز أزمة سيولة حادة في منتصف عام 2016. وأفضت هذه الأزمة إلى تراجع ثقة المودعين بالبنوك، الأمر الذي هيأ بيئنة خصبة لانتشار السوق الموازية التي بدأت تمارس أدواراً مشابهة للبنوك التجارية وتوسيع نطاق نفوذها داخل القطاع المالي والمصرفي. وينظر ذلك جلياً في الارتفاع الكبير لعدد محلات وشركات الصرافة، حيث ارتفع العدد من 517 في عام 2011 إلى 565 في 2012، ثم إلى 600 في 2014، قبل أن يقفز إلى 1350 في عام 2018، من بينها نحو 800 منشأة تعمل دون تراخيص رسمية من البنك المركزي اليمني.^٦

3 - تقرير تشخيص القطاع المالي في اليمن، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2024، https://documents1.worldbank.org/curated/_en/099102324070011985/pdf/P177631-d18a7ee4-3fcf-4393-9665-7798b3e43a7.pdf?utm_source=chatgpt.com

4 - نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الاقتصاد اليمني إلى أين، العدد 30.

5 - تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية، البنك الدولي، تيريف 2018.

6 - السوق الموازية ودور البنك المركزي في الرقابة عليها، ورقة سياسات عامة، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2018.

وقد من القطاع المصرفي منذ ذلك الوقت بمرحلتين محوريتين:

• المرحلة الأولى (2015-2019):

اتسمت بأزمة السيولة النقدية، ونقل مقر البنك المركزي إلى عدن، وإصدار عمليات جديدة، إضافة إلى إغلاق حسابات البنوك اليمنية بالدولار الأمريكي لدى البنوك المراسلة. وفي هذه المرحلة، عززت السوق الموازية حضورها لتصبح المصدر الرئيسي لتمويل عمليات الاستيراد.

• المرحلة الثانية (منذ ديسمبر 2019):

بدأت مع قرار جماعة الحوثي منع تداول العملة المطبوعة من قبل البنك المركزي في عدن، وهو ما وفر للسوق الموازية فرصة أكبر للتوصّل والهيمنة على المشهد المالي من خلال استغلال ازدواجية القرارات النقدية. وأدى ذلك إلى فرض سعرين مختلفين للصرف، وأسفر عن انقسام نقدی ومالي عميق، نتج عنه انهيار غير مسبوق في قيمة العملة المحلية.

المرحلة الأولى: توسيع النقد خارج البنوك وبروز السوق الموازية

اللحوظات التي ترى فيها السلطات النقدية أنها قادرة على تغطية عجز السوق والحفاظ على استقرار سعر الصرف؛ هي الفرصة المثالية للسوق الموازية، حيث كانت السوق الموازية في اليمن ترقب ضخ المزيد من العملات الأجنبية خلال عامي 2015، 2016، لتمكن من الاستحواذ على نسبة كبيرة منها، مدركةً أن استمرار تدخل البنك المركزي أمر غير ممكن في ظل ظروف الحرب، وأن المعروض من النقد الأجنبي محدود ولن يتجدد، وسوف يستنزف وسيؤدي تدريجياً إلى تراجع قيمة العملة المحلية.

تدخل البنك المركزي بين عامي 2015 و2016 ببيع مبالغ من النقد الأجنبي بشكل مباشر لدعم سعر الصرف، ففي عام 2016 باع نحو 1.2 مليار دولار بمعدل 200 مليون دولار شهرياً. عبر ما سمي بآلية "الاستعاضة"، وذلك لتأمين تدفق السلع الأساسية مثل القمح واللحليب والسكر والأدوية، حيث كان يتم صرف العملة للتجار مقابل مستندات استيراد رسمية وبسعر الصرف الرسمي، غير أن هذه الآلية افتقرت إلى الرقابة الصارمة في ظل الحرب وضعف السيطرة على المنافذ الجمركية البرية والبحرية.

ارتفاع حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، إذ تشير بيانات البنك المركزي إلى ارتفاعه بمقابل 222 مليار ريال عام 2015، ووصل إلى 298 مليار ريال الرابع الأول من عام 2016⁷ وبنسبة زيادة 753% عن عام 2014 1046%⁸، وباللغة 26 مليار ريال، ليصل النقد المتداول خارج البنوك إلى 1.34 تريليون ريال عام 2016⁹. وقد تضافرت هذه العوامل مع تداعيات الحرب لتهيئة الظروف لبروز ظهور السوق الموازية للعملات كلاعب رئيسي في النشاط الاقتصادي، وهو ما يوضحه صندوق النقد الدولي بقوله إن هذا الوضع "ينشأ حين لا يستطيع البنك المركزي تلبية الطلب عند السعر الرسمي"؛ فتظهر السوق الموازية كبدائل لذلك.⁹

7 - احمد الطيary، لجنة الخبراء الأكاديميين تشريح الوضع الاقتصادي والمالي، صحيفة الثورة العدد 18968، 25 أكتوبر 2016.

8 - التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، ديسمبر 2020.

9 - International Monetary Fund (IMF). Official and Parallel Exchange Rates. IMF Special Series on COVID-19. Washington, DC: International Monetary Fund, 2020. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/covid19-special-notes/en-special-series-on-covid-19-official-and-parallel-exchange-rates.ashx>

اتساع السوق الموازية على حساب

المصادر المصرفية الرسمية

أدت أزمة السيولة التي شهدتها القطاع البنكي إلى اهتزاز ثقة القطاع التجاري بالمصارف، مما دفع إلى زيادة السحبوبات النقدية وتسرب السيولة نحو السوق الموازية، في ظل شح موارد النقد الأجنبي وتراجع الأرصدة الخارجية للبنوك نتيجة تسرب جزء كبير من العملات المالية عبر القنوات غير الرسمية. وقد وجدت المصارف نفسها أمام معضلة مزدوجة بين تلبية احتياجات المستوردين في الخارج أو مواجهة سحب أرصدمتهم للبحث عن بدائل داخلية، في وقت قيد فيه البنك المركزي عمليات السحب من حساباتها بسبب انعدام السيولة.

كما واجهت البنوك تحديات إضافية تمثلت في إغلاق حساباتها بالدولار الأمريكي لدى البنوك المراسلة بقرارات من وزارة الخزانة الأمريكية، الأمر الذي قيد قدرتها على سداد التزامات الاستيراد بالعملة الصعبة، وأجبرها على اللجوء إلى اليورو رغم تكاليفه الإضافية.

وبعد نقل المقر الرئيسي للبنك المركزي إلى عدن في سبتمبر 2016، لجأ الأخير إلى طباعة عملات جديدة لتغطية النفقات العامة والمرتبات، ما أدى إلى توسيع العرض النقدي ليصل إلى 3.6 تريليون ريال.¹⁰

تشير البيانات إلى اتساع نشاط الصرافة بشكل ملحوظ خلال تلك المرحلة، حيث ارتفع عدد منشآت الصرافة الفردية المرخصة في عدن عام 2023 إلى (332) منشأة، إضافة إلى (96) شركة صرافة و(86) وكيلًا للحوالات المالية، فيما بلغ عدد شركات الصرافة المسجلة في صنعاء أكثر من (170) شركة. وقد شهدت الفترة ما بين 2014 و2023 نمواً ملحوظاً في هذا القطاع، إذ ارتفع عدد شركات الصرافة في صنعاء من 179 إلى 415 شركة، وفي عدن من 34 إلى 91 شركة.¹¹



10 - التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، ديسمبر 2020.

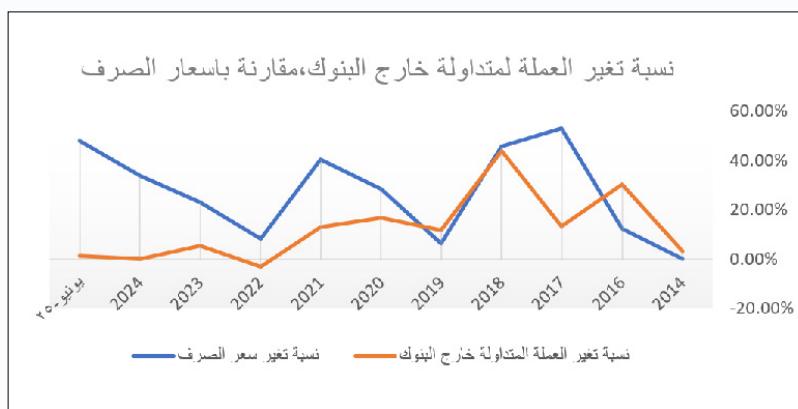
11 - تقرير تشخص القطاع المالي في اليمن، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2024.
https://documents1.worldbank.org/curat-/ed/en/099102324070011985/pdf/P177631-d18a7ee4-3fcf-4393-9665-77f98b3e43a7.pdf?utm_source=chatgpt.com

أدوار السوق الموازية:

شهدت السوق الموازية توسيعاً ملحوظاً في أنشطتها، لتجاوز المهام الممنوع بها وفقاً للقانون رقم (19) لسنة 1995،¹² ولا سيما المواد (21، 22، 23) التي تحظر على منشآت الصرافة ممارسة وظائف البنوك مثل إجراء التحويلات المالية للأغراض التجارية، وفتح الحسابات، والمعاملات الدائنة والمدينية، أو تفيذ عمليات تداول عملات بسوق كبير. غير أن هذه السوق تجاوزت تلك القيود القانونية، ومارسَت أدواراً متعددة يمكن إبرازها فيما يلي

أولاً: المضاربة وتداول العملات خارج النظام المالي الرسمي

تضاعف حجم النقد المتداول خارج الجهاز المالي ليبلغ نحو 3.2 تريليون ريال يمني بنهاية ديسمبر 2024،¹³ ويتراوح معظمه لدى شركات ومنشآت الصرافة. وقدّر تقرير للبنك الدولي حجم أصول شركات الصرافة بين 1.4 و2 تريليون ريال، فيما تحفظ هذه الشركات بنسبة 52% من إجمالي النقد المتداول في القطاع المالي.¹⁴ كما أشار تقرير لجنة الخبراء الأكاديميين عام 2016 إلى أن نحو 1.3 تريليون ريال (ما يعادل 5.2 مليار دولار) متداولة خارج البنوك المحلية، وهو ما يعادل 40% من قيمة الواردات السنوية للبلاد.¹⁵



12 - قانون اعمال الصرافة، قرار جمهوري رقم (19) لسنة 1995، مكتب النائب العام، https://agoyemen.net/lib_details.php?id=18

13 - نشرة التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2024.

14 - تقرير تشخيص القطاع المالي في اليمن، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2024، https://documents.worldbank.org/curated/en/099102324070011985/pdf/P177631-d18a7ee4-3fcf-4393-9665-77f98b3e43a7.pdf?utm_source=chatgpt.com

15 - احمد الطيار، لحنة الخبراء تشخيص الواقع المالي والاقتصادي للبلد، صحيفة الثورة، مرجع سبق ذكره.

ثانياً: استقطاب تحويلات المغتربين وتكوين أرصدة خارجية

استغلت السوق الموازية القيود المفروضة في المملكة العربية السعودية على تحويلات المغتربين والمستثمرين، ولا سيما القيود على تحويل المبالغ الكبيرة بشكل مباشر. وبذلك وفرت قنوات غير رسمية لنقل الأموال، الأمر الذي حرم القطاع المالي الرسمي من الاستفادة من تلك التدفقات المالية. وبحسب تقرير ACAPS (أكتوبر 2021)، تُعد تحويلات المغتربين مصدراً رئيسياً لتغذية الطلب على العملات الأجنبية في الداخل، إلا أن جزءاً كبيراً منها لا يمر عبر البنوك وإنما يتم صرفه عبر وكالات الصرافة أو قنوات الحوالة غير الرسمية.¹⁶

ثالثاً: التجارة غير الرسمية وتمويل عمليات الاستيراد

من خلال استحوذتها على نسبة كبيرة من تحويلات المغتربين بالريال السعودي والدولار الأمريكي، استطاعت السوق الموازية تكوين أرصدة خارجية استخدمتها في تمويل الاستيراد عبر شبكات مخفية وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، بعيداً عن أي رقابة أو تسجيل محاسبي رسمي. وتم هذه العمليات عادةً عبر خطوتين رئيسيتين

1. الخطوة الأولى:

يقوم مغترب بتحويل مبلغ (مثلاً مليون ريال سعودي) إلى مندوب إحدى شركات الصرافة اليمنية في السعودية، على أن تسلم الشركة في اليمن المبلغ المقابل للمسفيد الذي يحدده المغترب. بهذه الآلية تحصل الشركة على رصيد خارجي بالعملة الأجنبية.

• الخطوة الثانية:

تستخدم الشركة هذا الرصيد لتمويل عمليات تجارية، كتحويل مبلغ (300 ألف دولار) إلى الصين مقابل إيداع محلي بالريال. ويتم التحويل عبر طرف ثالث (مثل تاجر في السعودية أو حساب خارجي)، ويتحقق الصراف أرباحاً من فروق أسعار الصرف والعمولات، حيث يبيع للتاجر بسعر أعلى (3.85 ريال سعودي للدولار) ويشتري الدولار بالسعر الرسمي (3.75 ريال سعودي). تصل الحوالة إلى حساب المورد الصيحي أو مكتب الاستيراد، ومن ثم تُشحن البضاعة إلى اليمن أو عبر موانئ وسيطة مثل دبي وجدة.

هذه الآلية تُستخدم يومياً في مئات العمليات وبنهاية تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات، ما أتاح للسوق الموازية السيطرة على حركة العملات الخارجية وتمويل التجارة وأمتلاك السيولة والأرصدة الداخلية وخارجياً. وقد أكد عاملون في بعض شركات الصرافة - من خلال مقابلات شخصية - أن الخدمات الإلكترونية للبنوك في دول الجوار ساعدت على تمرير هذه العمليات، حيث يمكن للصراف التحويل مباشرة باستخدام حسابات وهمية لتجار في دول الجوار.

آلية التحويل عبر السوق الموازية



ونتيجة لذلك، تكبد القطاع المصرفي الرسمي خسائر كبيرة، كما اتسع حجم التداول النقدي خارج النظام البنكي، ما حدّ من قدرة السياسة النقدية على ضبط السيولة والتأثير في التوازنات الاقتصادية العامة. والغريب في الأمر كيف تقبل دول (مثل الصين، الهند، الإمارات) تصدير منتجاتها إلى اليمن عبر فوائير وحوالات صادرة باسم شركات غير يمنيين، وتمتلك هذه الدول بنية تشريعية وقانونية وأجهزة رقابية متقدمة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

المرحلة الثانية: الانقسام النقدي كبيئة خصبة للسوق الموازية

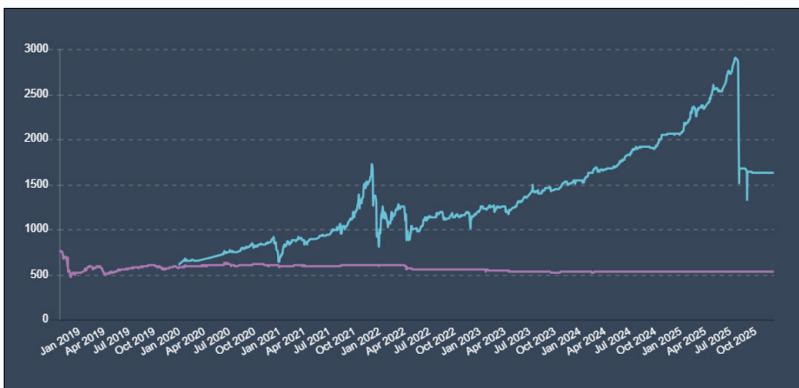
في 19 ديسمبر 2019 أصدر البنك المركزي في صنعاء قراراً يقضي بمنع تداول أو حيازة الأوراق النقدية الجديدة التي ظبعت من قبل البنك المركزي والحكومة الشرعية في عدن. وقد برر البنك هذا القرار بأن التعامل بتلك الأوراق يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطني، وألزم المواطنين باستبدالها خلال مدة ثلاثة يوًماً بعملة إلكترونية أو ورقية من الإصدارات القديمة. هذا القرار مثل صدمة للنظام النقدي اليمني وخليف آثاراً ما زالت مستمرة وتفاقم مع مرور الوقت، ومن أبرز تداعياته:¹⁷

1. المضاربة وتهريب السيولة

أسهمت السوق الموازية في تفاقم الخلل النقدي من خلال المضاربة بالعملة وتهريب الأموال ونقل السيولة المحلية والأجنبية بين المحافظات، مستغلة فروقات أسعار الصرف الناجمة عن ازدواجية قرار البنك المركزي بين صنعاء وعدن، وهو ما قوض فعالية السياسات المالية والنقدية.

2. خلق سعرين للصرف واستخدام العملة الأجنبية كوسيلة

أدى القرار إلى استخدام الدولار الأمريكي والريال السعودي ك وسيط للتداول اليومي بين مناطق الشمال والجنوب، نتيجة الفجوة الكبيرة بين قيمة الإصدارات النقدية القديمة والجديدة. ورغم استمرار التحويلات بين الجانبيين، فإن ميزان الحركة المالية يميل لصالح صنعاء، كونها مركز النشاط التجاري منذ ما قبل الحرب، إضافة إلى اعتماد مناطق الحكومة الشرعية على المنتجات الزراعية والغذائية القادمة من مناطق الحوثيين. وهذا الوضع شكل ضغطاً كبيراً على طلب العملات الأجنبية، وأدى إلى خلق سعرين للريال اليمني، اتسعت الفجوة بينهما لتصل إلى 6 اضعاف.



Yemen economic tracking initiative , <https://yemen.yeti.acaps.org/xr-commodities/>

متوسط سعر الصرف في عدن
متوسط سعر الصرف في صنعاء

3. تبادل تجاري بين دولتين

تعاملت جماعة الحوثي مع مناطق سيطرتها كما لو كانت دولة مستقلة، حيث أصبح شراء السلع منها شبيهاً بالاستيراد من الخارج. ومن أبرز السلع التي تُباع لمناطق الشرعية

- بضائع مستوردة عبر ميناء الحديدة يعاد توريدها وبيعها في مناطق الشرعية.
- منتجات المصانع الغذائية والدوائية والمشروبات الواقعة في نطاق سيطرة جماعة الحوثي.
- المحاصيل الزراعية مثل الفواكه والخضروات والفاكهة.
- خدمات الاتصالات والإنترنét، والتي تدر مبالغ كبيرة وتباع بالعملة الجديدة ثم تُحول إلى عملات أجنبية.

هذا الحجم الكبير من التبادل التجاري باستخدام الدولار والريال السعودي ساهم في تكوين سوق نشطة ودائمة للسوق الموازية.

4. غسل الأموال وتمويل الإرهاب

شكلت السوق الموازية بيئة خصبة لغسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة خلال الحرب. وقد تنوّعت أساليبها بين

- تحويل الأموال داخلياً وخارجياً بدون وثائق أو مؤيدات.
- نقل أموال مجهولة المصدر عبر قنوات تبدو مشروعة.
- فتح حسابات لتجار الحرب والمتورطين في الفساد.
- شراء أصول وعقارات بأموال غير معروفة المصدر.
- عمليات استيراد وهمية وتهريب أموال للخارج.
- المتاجرة بالعملات المشفرة واستخدامها لإخفاء الأموال.
- استنزاف النقد الأجنبي من خلال استقبال الحالات خارج القنوات الرسمية.



5. تأسيس شبكات تحويل غير خاضعة للرقابة

نشأت شبكات تحويل وصرافة فردية تعمل بعيداً عن الرقابة الرسمية، وتدير أنظمة مالية مرنة ومخفية تعرقل السياسة النقدية. وتركز هذه الشبكات في صنعاء، حيث تستقطب مبالغ ضخمة من الريال والعملات الأجنبية، وتخلق أسعاراً موازية بين الأرصدة الشبكية والنقدية.

ووفقاً لنقرير للبنك الدولي، يعتمد 71 % من المجتمعات المحلية على مكاتب صرافة غير رسمية، فيما يستخدم 64 % نظام "الحوالة" كوسيلة رئيسية لتحويل الأموال بدلاً من البنوك.¹⁸ كما أشارت تقارير إعلامية إلى وجود مليارات الولايات ومليين العملات الأجنبية عالقة في هذه الشبكات على شكل حوالات غير مستلمة، حيث تمتلك إحدى الشبكات وحدها أكثر من 60 ألف حوالات منسية، بينما نحو 2 مليار ريال يمني وأكثر من 6 ملايين ريال سعودي.¹⁹

18 - تقرير تشخيص القطاع المالي في اليمن، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2024.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099102324070011985/pdf/P177631-d18a7ee4-3fcf-4393-9665-77f98b3e43a7.pdf?utm_source=chatgpt.com

19 - حوالات منسية بمليارات الريالات، برنامج شبكات، فناة الجزيرة، فبراير 2023.

أدوار البنك المركزي بعد نقل إدارته

منذ نقل المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني إلى عدن بموجب القرار الجمهوري رقم (119) لسنة 2016، تبّنى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات الهدافـة إلى مواجهة الأزمة النقدية والمالية والحد من اتساع السوق الموازية، التي تعزّزت بفعل الانقسام السياسي والاقتصادي. ويمكن إبراز أهم تلك السياسات فيما يلي

• إدارة السيولة النقدية

عقب انتقاله مباشرةً، لجأ البنك إلى طباعة وإصدار عملة جديدة لتغطية العجز في السيولة وتمويل رواتب القطاع العام. ووفقاً لتقارير البنك، بلغ حجم الإصدارات النقدية 1.7 تريليون ريال خلال الفترة من سبتمبر 2016 حتى ديسمبر 2019، ليصل إلى 3.6 تريليون ريال بحلول ديسمبر 2024²⁰. وفي ديسمبر 2021، ومع تغيير مجلس الإدارة²¹، أخذ قرار يوقف تمويل العجز عبر الإصدار النقدي، والاتجاه نحو تغطية النفقات من خلال صادرات محدودة من المشتقات النفطية بالتنسيق مع الحكومة.

• مزادات بيع العملة الأجنبية

استحدث البنك آلية المزادات الإلكترونية عبر منصة Refinitiv، مستخدماً أرصاده من المساعدات والمنح الخارجية، إلى جانب الإيداعات النقدية لدى دول التحالف (خصوصاً السعودية)، إضافة إلى حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي. وبلغت قيمة العطاءات المشترأة من البنوك حتى نهاية عام 2024 نحو 2 مليارات دولار من إجمالي 3 مليارات دولار مطروحة، أي بنسبة 69.7 %، وذلك لتغطية احتياجات أساسية مثل الغذاء والدواء.²² كما بلغت قيمة المزادات المنفذة 209.8 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2025، من إجمالي عروض وصلت إلى 460 مليون دولار.²³

• تنظيم أعمال شركات الصرافة

عمل البنك على تنظيم القطاع من خلال إصدار لوائح وأدلة محدثة، ورفع متطلبات رأس المال على النحو الآتي: مليار ريال لشركة الصرافة التضامنية، 500 مليون للمنشأة الفردية، و100 مليون لوكيل الحوالة.²⁴ كما كثّف عمليات التفتيش والرقابة الميدانية، وأطلق برامج تدريبية لدعم الامتثال التنظيمي، إلى جانب إصدار تعاميم متكررة لضبط أنشطة الصرافة وتقليل المخاطر المرتبطة بها.

20 - نشرة التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2024.
21 - قرار رئاسي رقم 14 لسنة 2021 بشأن تشكيل مجلس إدارة جديد للبنك المركزي، وكالة سبأ للأنباء، ديسمبر 2021
www.sabaweb.net/viewstory/81751

22 - نشرة التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، يونيو 2024.
https://english.cby-ye.com/files/66fcee194c1df.pdf?utm_source=chatgpt.com

23 - الموقع الإلكتروني للبنك المركزي اليمني، مزادات بيع العملة، يونيو 2025.
<https://cby-ye.com/auctions?page=3>
24 - قرار رقم 58 لسنة 2022 بشأن تنظيم أعمال الصرافة، البنك المركزي اليمني، أغسطس 2022.
https://cby-ye.com/_files/62ed43decda74.pdf

بموجب القرار رقم (18) لسنة 2020، أسس البنك المركزي «الشبكة الموحدة للحوالات - UNMONEY²⁵»، التي جرى تفعيلها رسمياً في فبراير 2024 برأسمال أولي قدره 5 مليارات ريال. وفي يونيو 2024، صدر القرار رقم (23) الذي أوقف عمل شبكات البنوك وشركات الصرافة الأخرى، وقرر جميع الحوالات الداخلية على الشبكة الموحدة، بهدف الحد من المضاربة المالية وتعزيز الرقابة، كما شجع البنك على عدن على المساهمة في الشبكة، ورفع رأسمالها إلى 12 مليار ريال، مع منحها دوراً محورياً في إدارتها وتطويرها لتكون منصة رئيسية للمدفوعات.



• رفع رأس مال البنوك وبنوك التمويل الأصغر

ضمن مساعيه لتعزيز الشمول المالي، منح البنك تراخيص جديدة لبنوك التمويل الأصغر، ورفع رأسمالها تدريجياً من 5 مليارات ريال بموجب القرار (11-2-2022) إلى 15 مليار ريال بموجب القرار (3/2023)، مع الإزامها بسداد 50 % سنوياً على مدى عامين.²⁶ كما حظر الجمع بين نشاط الصرافة وبنوك التمويل الأصغر، إلا أن التداخل بين النشاطين استمر عملياً. وفي السياق ذاته، أصدر البنك القرار رقم (8/2022) القاضي برفع الحد الأدنى لرأس المال للبنوك العاملة في اليمن إلى 45 مليار ريال،²⁸ والقرار رقم (9/2022) برفع نسبة الاحتياطي القانوني من الأرباح السنوية إلى 25 %.

• الضغط على البنوك لنقل مقراتها أو مراكز عملياتها

أصدر البنك المركزي قراراً رقم (17) لعام 2024 قضى بأن جميع البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، وبنوك التمويل الأصغر العاملة في اليمن "تنقل مقراتها من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن". ومنح القرار مهلة 60 يوماً للبنوك للامتثال ونقل مقراتها/ مراكز عملياتها، ومن يتخلص عن النقل خلال المهلة المذكورة سترعرض إلى «إجراءات قانونية» بموجب قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.²⁹

إلا أن القرار المذكور لم يتم تفيذه على الفور حيث تعرضت البنوك إلى ضغوط كبيرة من قبل فرع المركزي في صنعاء الواقع تحت سيطرة جماعة الحوثي ساهمت في تشتيت قرار البنوك والتأثير على علاقتها بالبنوك المراسلة والتي تتلزم بتعليمات وقرارات المركزي التابع للحكومة الشرعية والذي طلبت منها شهادة إثبات نقل مقراتها إذا رغبت في الاستمرار بتنفيذ عملياتها.

25 - قرار رقم 18 لعام 2020، البنك المركزي اليمني. <https://cby-ye.com/news/58>.

26 - قرار رقم 3 لسنة 2023 بشأن رفع رؤوس أموال بنوك التمويل الأصغر، البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2023. <https://cby-ye.com/files/659aa2ee5e5852b.pdf>

27 - قرار رقم 8 لسنة 2022 بشأن رفع رأس مال البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، مارس 2022. <https://cby-ye.com/files/623ad7cecd172.pdf>

28 - الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي اليمني. https://cby-ye.com/news/658?utm_source=chatgpt.com

الآثار المترتبة عن السوق الموازية:

السوق الموازية في اليمن هي أحد مظاهر الحرب، وانهيار مؤسسات الدولة، وغياب الشفافية، والانقسام السياسي. وإحدى عوامل التدهور الاقتصادي والمعيشي الحالي، وإذا لم يتم ضبطها، فإنها ستؤدي إلى مزيد من التدهور ومن أهم آثارها الآتي

- السوق الموازية للعملات تؤدي إلى تقلبات حادة في سعر الصرف، وتضعف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية.
- الفجوة بين سعرى الصرف في عدن وصنعاء تهدد النظام المصرى.
- صعوبة في إدارة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية.
- تهريب العملة إلى الخارج، ما يؤدي إلى نقص حاد في النقد الأجنبي داخل البلد.
- ارتفاع تكلفة استيراد السلع نتيجة تدهور سعر الصرف، مما يؤدي إلى تضخم حاد بلغ أكثر من 30 % عام 2024.
- أسعار المواد الغذائية، الوقود، الأدوية، وغيرها من السلع الضرورية ترتفع بشكل كبير بسبب اعتماد التجار على السوق الموازية للحصول على العملات الأجنبية.
- تراجع قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية، ويزداد الفقر، وارتفاع التضخم.



السياسات القائمة:

عملت جماعة الحوثي على غلق منطقة سيطرتها اقتصادياً وقلصت من حجم التبادل السلاعي مع مناطق الشرعية بفرض رسوم جمارك إضافية، مع اعتمادها على تحصيل الإيرادات والجبايات المختلفة بكفاءة عالية في تمويل عملياتها، وأوقفت صرف المرتبات كأهم بنود الاتفاق العام، واكتفت بالإصدارات القديمة من العملة للتداول وسيطرة على معظم الحالات الواردة بالعملة الأجنبية كفطاء نقدى لتمويل عمليات الاستيراد عندما كانت الإدارات العامة للبنوك واقعة تحت مناطق سيطرتها، وفرضت رقابة شديدة على السوق الموازية وثبتت سعر الصرف، ساهم هذا الوضع على استقرار أسعار الصرف ظاهرياً ولكنه تسبب بانكماس حجم النشاط الاقتصادي.

بينما عملت الحكومة الشرعية على استمرار تبادلها السلاعي مع مناطق الحوثي دون فرض أي إجراءات لتقليل حجم الطلب، واعتمدت على تحصيل الإيرادات العامة المحدودة وبكفاءة ضعيفة، وأعادت تصدير المشتقات النفطية قبل ضريها من قبل الحوثي مع استمرارها في صرف المرتبات كأهم بند في الإنفاق العام، ومولت العجز من خلال الإصدارات النقدية، وتدفقات صادرات المشتقات النفطية والحصول على نسبة كبيرة من التحويلات الواردة كفطاء نقدى لتمويل عمليات الاستيراد، وعتمادها على سعر صرف حر ورقابة ضعيفة على السوق الموازية. ساهم هذا الوضع على تدهور أسعار الصرف وزيادة معدلات التضخم، وتوسيع نشاط السوق الموازية. ومؤخراً قامت الحكومة الشرعية بعمل تدابير وسياسات جديدة وذلك لوقف تدهور العملة المحلية وتنظيم سوق الصرف ومحاولة اصلاح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد من خلال اعتماد خطة للإصلاحات الاقتصادية.

السياسات التي اتخذت خلال عام 2025:

شهد عام 2025 تنفيذ حزمة واسعة من التدابير النقدية والرقابية من قبل البنك المركزي اليمني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، وذلك في إطار محاولة احتواء تدهور سعر صرف العملة المحلية، وتعزيز القدرة على إدارة الكتلة النقدية، وإعادة تنظيم سوق الصرف. بعد أن بلغ سعر صرف الدولار بالعملة المحلية 3000 ريال، وقد تركزت هذه التدابير على المحاور التالية

تشديد الرقابة على حركة السيولة وتنظيم المصارفة

اتخذ البنك المركزي إجراءات رقابية صارمة على تدفقات السيولة والتحويلات بين العملات الأجنبية والريال اليمني، شملت تعديل أدوات الرقابة المباشرة وغير المباشرة على الأنظمة المالية لشركات الصرافة. وهدفت هذه التدابير إلى الحد من المضاربة، وتحسين شفافية العمليات المالية في قطاعي البنوك والصرافة.

إعادة هيكلة قطاع الصرافة من خلال سحب التراخيص

أصدر البنك عدد من القرارات قضت بسحب تراخيص عدد من شركات ومنشآت الصرافة المخالفة للتعليمات والتشريعات المنظمة للنشاط المالي، خصوصاً تلك التي تم رصد تورطها في المضاربة على العملة المحلية أو مخالفه السقف والمعايير المهنية المحددة من قبل البنك المركزي. وقد ساهم ذلك في تقليص عدد الفاعلين غير المنضبطةين في السوق وتعزيز الانضباط التشريعي.³⁰

نقل القطاع المصرفي

بعد صدور قرار البنك المركزي اليمني بنقل البنك إلى عدن في عام 2024، قامت وزارة الخزانة الأمريكية في يناير 2025 بفرض عقوبات على بنكين يمنيين وعدد من شركات الصرافة والشركات التجارية. وفي الوقت نفسه، تم إدراج جماعة الحوثي رسمياً على قوائم المنظمات الداعمة للإرهاب، وفق التصنيف الأمريكي الرسمي. وأسفرت هذه الإجراءات عن مغادرة جميع البنوك وشركات الصرافة الكبرى مدينة صنعاء ونقل مقراتها إلى العاصمة المؤقتة عدن، ليصبح بذلك القطاع المصرفي اليمني نشطاً بالكامل في عدن، وفق تصريح محافظ البنك المركزي اليمني.

الاستفادة من الدعم الفي الدولي

عزّز البنك المركزي قدراته المؤسسية من خلال الاستفادة من الدعم الفي والمشاورات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافةً إلى الدول الداعمة للملف الاقتصادي اليمني. وشمل ذلك تدريب الكادر الإداري، وإعادة صياغة الأدلة التنظيمية والإجرائية، بما فيها أدلة الامتثال ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تعزيز إدارة النقد الأجنبي عبر نقل المراكز المصرفية إلى عدن

أسهم نقل مقرات العمليات والإدارة الرئيسية للبنك إلى عدن في تمكين البنك المركزي من إدارة تدفقات النقد الأجنبي بشكل أكثر فعالية، خصوصاً تلك الناتجة عن التحويلات الواردة من الخارج. وقد وفر هذا الإجراء مستوى أعلى من الإشراف المركزي وقلل من التشوّهات التي كانت تنتج عن ازدواج السلطات النقدية.

خطة الإصلاحات الاقتصادية

أصدر مجلس القيادة الرئاسي قراراً رقم 11 لعام 2025³¹ في أكتوبر الماضي تضمن خطة للإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلى استعادة الاستقرار المالي والنقدى وتحسين أداء الاقتصاد عبر مجموعة من السياسات المنظمة، وتركز الخطة على تعزيز الإيرادات الحكومية، ترشيد الإنفاق العام، ثبيت سعر الصرف، وتطوير القطاع المصرفي.

كما تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، مكافحة الفساد، وتنوع مصادر الدخل عبر دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والطاقة، وتشمل الخطة أيضاً توحيد الموارد المالية للدولة، إصلاح النظام الجمركي والضربي، رفع كفاءة الخدمات العامة، وتمكين القطاع الخاص لمساهمة في النمو الاقتصادي.

وصف المشكلة:

أدى الانقسام النقدي والمالي والمؤسسي وتشتيت الإيرادات العامة بين الأطراف إلى تجزئة الاقتصاد واضعافه، وفتح المجال أمام السوق الموازية، وعمق التضخم، وانهيار العملة، وما زاد الأمر سوءاً هو الاستخدام الممنهج للإمكانيات المتاحة بقصد الاضرار بالطرف الآخر دون مراعاة لمصالح المجتمع والناس.

وتشكل السوق الموازية في اليمن تهديداً لاستقرار الاقتصاد الوطني، إذ تسسيطر على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي والنقدى من خلال التجارة، الاستيراد، وتدالو العملات عبر قنوات غير رسمية. وقد أدى توسعها إلى خلق تشوّهات في الهيكل الاقتصادي، وتأثير مباشر على مؤشرات الاقتصاد الكلى، بما في ذلك استقرار الميزان التجارى وتذبذبات النقد الأجنبى.

على الرغم من التحسن الملحوظ في استقرار سعر الصرف نتيجة الإجراءات المتخذة، وفي مقدمتها إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم الواردات التي وضعت آلية واضحة لبيع وشراء النقد الأجنبي وتنظيم تدفق الواردات عبر مختلف المنافذ الجمركية، واعتماد خطة للإصلاحات الاقتصادية، إلا أن عودة نشاط السوق الموازية ما تزال تمثل تهديداً للنظامين النقدي والاقتصادي. ويزداد هذا التهديد في حال حدوث أي تدخل من قبل جماعة الحوثي أو قوع اضطرابات سياسية أو عسكرية في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية. لذلك يصبح من الضروري دراسة الخيارات والبدائل المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر، إلى جانب وضع توصيات فعالة ومستدامة للحد من آثارها السلبية مستقبلاً.

الخيارات والحلول:

ال الخيار الأول:

منصة لتداول العملات الأجنبية (FX Trading Platform)

بعد نقل البنك المحلي مقراتها إلى العاصمة المؤقتة عدن زادت خيارات البنك المركزي في استخدام سياسات نقدية جديدة تستطيع أن تحدث تأثير في النظام النقدي مع اكتمال المنظومة المصرفية ومن ضمن الخيارات الجديدة التي يمكن أن تطرح هي إيجاد نظام مركزي موحد لتداول العملات الأجنبية في السوق المالي من خلال إنشاء منصة جديدة أو تطوير المنصة السابقة (Refinitiv) لبيع الدولار عبر المزاد العلني.

فكرة المنصة:

تقوم فكرة المنصة على بيع وشراء العملات الأجنبية عبر منصة الكترونية مغلقة تضم البنك المحلي وشركات الصرافة الكبيرة والبنك المركزي والتجار والشركات المستوردة، والمصدرين تكون المنصة مدعومة من البنك المركزي، وبإشراف في وتقى من شركات عالمية ذات كفاءة وسمعة ممتازة يختارها البنك المركزي.

أهداف المنصة:

- .1. تقليل الاعتماد على السوق الموازية وتقليل الفجوة في الوساطة بين العرض والطلب الحقيقيين.
- .2. جمع العروض والطلبات بين البنك وشركات الصرافة الكبيرة والمستوردين والمصدرين.
- .3. تحديد مرن وجزئي لسعر الصرف.
- .4. الاستفادة من المساعدات والحوالات الخارجية، ودمجها في العرض والطلب.
- .5. زيادة الشفافية من خلال تحديد سعر مرجعي بناءً على متوسط العرض اليومي.

وظائف المنصة:

- بيع وشراء النقد الأجنبي من وإلى البنوك والصرافين والمستوردين والمصدرين.
- استقبال التحويلات من الخارج وتحويلها تلقائياً للعملة المحلية وربطها بنظام دفع الكتروني محلي يمكن أن تعمل على تأسيسه الشبكة الموحدة.
- تحصيص النقد الأجنبي لقطاعات ذات أولوية (دواء، غذاء، مشتقات...).
- يمكن لاحقاً ربطها بأنظمة دفع أخرى كالشبكة الموحدة للحوالات المالية.

العوامل المحددة لنجاح المنصة:

- لننجح فكرة المنصة هناك بعض المحددات التي ينبغي مراعاتها:
 - اعتماد سعر صرف مرن مدار (Managed Float) أو شبه ثابت وفقاً للظروف، لكنه واقعي بناءً على تقدير حقيقي للطلب والعرض وحاجة السوق.
 - توفير احتياطيات متناسبة يستطيع المركزي من خلالها التدخل لتعديل السعر في المرحلة الأولى من إطلاق المنصة.
 - الشفافية والمساءلة من خلال إنشاء لجنة للرقابة والتقييم ونشر التقارير الدورية.
 - اصدار لائحة منظمة لعمل المنصة، ووضع قواعد لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - تصميم نظام إلكتروني آمن وشفاف، وتدريب كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في إدارة المخاطر.
 - إصلاحات هيكلية ومعالجة أسباب ضعف حجم الصادرات السلعية والنفطية وانخفاض حجم الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على التمويل من مصادر تضخمية.
 - نظام دفع أو تسوية آلي وآمن بين البنوك وشركات الصرافة والبنك المركزي.

الدور الرئيسي	الطرف
إرسال الحالات من الخارج بالعملات الأجنبية.	المغتربون
استقبال الحالات وتقييدها في حسابات باسم المنصة أو البنك المركزي.	البنوك المراسلة (الحساب الخارجي)
تسجيل الأرصدة في حسابات افتراضية للبنوك والصرافين؛ إدارة أوامر البيع والشراء.	المنصة المركزية
إدخال أوامر شراء/بيع العملات؛ استخدام الأرصدة لتغطية احتياجات العملاء.	البنوك المحلية
استلام حالات المغتربين وإعادتها داخل المنصة لصالح المستفيدين.	شركات التحويل / المحافظ
شراء العملة الأجنبية عبر المنصة لتسديد قيمة الواردات.	المستوردون والتجار
الإشراف على المنصة، ضبط السيولة، والتأكد من تطابق الأرصدة الخارجية مع القيود.	البنك المركزي
يتقلص دوره تدريجياً مع توسيع المنصة وشفافيتها.	السوق الموازي

يمكن أن يحقق هذا الخيار كفاءة عالية في حال تم اتخاذ خطوات ملموسة أخرى في السياسات النقدية والمالية منها

- الرقابة الشديدة على المضارعين، وإعطاء هامش لشركات ومنشآت الصرافة في بيع وشراء العملة في إطار محدود أو وفق النشرة اليومية.
- ربط مباشر مع شركات ومنشآت الصرافة الملزمة بالإجراءات ومتابعة للمراكز الطويلة.
- الغاء ازدواج الملكية أو التحايل عليها بين شركات الصرافة وبنوك التمويل الأصغر.
- حملات تفتيش مفاجئة وفرض غرامات تدريجية على المخالفين.
- زيادة نسبة الإيرادات العامة وتقليل النفقات.
- تقليل عجز الميزانية.
- الربط مع الجمارك والمنافذ البحرية والبرية والجوية من قبل لجنة الاستيراد.
- تحويل المرتبات والمدفوعات الحكومية الأخرى عبر المحافظ البنكية كتوزيع عادل بدون احتكارها على بنك أو اثنين.
- عمل بوابة الكترونية لتحصيل الإيرادات العامة.

الخيار الثاني:

حساب موحد لإدارة النقد الأجنبي

(Unified Foreign Exchange Management Account)

يعتمد هذا الخيار على ربط الريال اليمني بالدولار الأمريكي والريال السعودي، وإدارة محفظة مركبة لتدفقات هاتين العملتين عبر البنوك المحلية، شركات الصرافة، والجهات الرسمية، بهدف تمويل المستوردين وفق أولويات السوق المحلي. ويحيث تربط كل الحوالات الواردة عبر حساب موحد للبنك المركزي طرف البنوك المحلية ويستطيع من خلاله المركزي الاطلاع على حجم الحوالات الواردة وإدارة تلك التدفقات بالتنسيق مع البنوك المحلية ووفق آلية واضحة.

مكونات الحساب الموحد:

1. التدفقات النقدية عبر البنوك وشركات الصرافة.
2. المساعدات الإنسانية من المنظمات الأممية وغير الأممية.
3. الهبات والمساعدات الحكومية الأجنبية.
4. عوائد الصادرات السلعية ومساهمات الأصدقاء والأشقاء للحكومة.

آلية العمل على الحساب الموحد:

إنشاء حسابات موحدة للبنك المركزي طرف البنك المحلية التي تستقبل حوالات ورادة من الخارج سواءً بمحافظ خاص بها أو عبر شركات أجنبية، وذلك لغرض تدوين تلك الحوالات في هذا الحساب ويكون الحساب تحت اشراف ورقابة مباشرة من البنك المركزي. على أن يفوض المركزي البنك بصرف الحوالات بالريال اليمني وبالسعر المحدد، ويستخدم البنك المحلي تلك الأرصدة في الخارج لتغطية التزامات المستوردين وفق آلية يحددها البنك المركزي.

أهداف الحساب الموحد:

- .1 تعزيز الاحتياطييات الأجنبية وتقليل عجز الميزان التجاري.
- .2 دعم استقرار أسعار الصرف والحد من المضاربة خارج القطاع الرسمي.
- .3 ضبط العرض والطلب على النقد الأجنبي ونفاذ الطلب الوهمي.
- .4 دعم السياسات النقدية والاقتصادية عبر بيانات دقيقة للتدفقات النقدية.
- .5 السيطرة على التضخم من خلال ضبط أسعار الصرف وتأثيرها على السلع المستوردة.
- .6 الحد من السوق الموازية وتقليل التداول غير الرسمي.

عوامل نجاح الحساب الموحد:

- دعم الحكومة والجهات الأمنية والقضائية في ضبط السوق الموازية.
- تحديد سعر صرف متوازن قائم على بيانات دقيقة للعرض والطلب.
- مراقبة الاستيراد والمنافذ لضمان التأكد من دخول تلك البضائع للأسواق المحلية.
- وضع سياسات مالية متكاملة مع السياسة النقدية تعظم الإيرادات وتقلص النفقات وتحدد من الفساد باستخدام المحافظ الإلكترونية في المدفوعات.
- تقليل عجز الموازنة، وزيادة كفاءة تحصيل الإيرادات العامة وتحديداً الإيرادات الجمركية، وإيقاف التمويل من مصادر تضخمية.
- تقليل حجم التداول النقدي والاعتماد على الدفع عبر المحافظ الإلكترونية، وتقليل حجم الكتلة النقدية خارج البنوك.

تجارب بعض الدول:

طبقت بعض البلدان التي كانت تعاني من السوق الموازية وتقلبات أسعار الصرف أو تلك التي كانت تعاني من وجود سعرين للعملة الأجنبية، نجحت بعضها وأخفقت أخرى والتجارب الناجحة كانت مقرونة بإجراءات رقابية واصلاحات هيكلية في الاقتصاد وتحديداً فيما يتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد والتهرب الضريبي.

الدولة	التجربة	وضع السوق السوداء	حالة التجربة
الهند	شفافة FX-Retail منصة	شبة معdenمة	ناجحة
الفلبين	ربط العملات بالمنصات الرقمية	ضعيفة	ناجحة
ماليزيا	منصة مصرفيّة بعد أزمة 97	ضعيفة	ناجحة
البرازيل	نظام رسمي إلزامي	محدودة	متوسطة
الأرجنتين	مزادات رسمية	قوية	فشلية
المكسيك	مزادات + تدخلات ذكية	شبة معdenمة	ناجحة
باكستان	PRI	ضعيفة	ناجحة
إثيوبيا	Ethiopian Electronic Forex Trading System	قوية جدًا	فشلية
نيجيريا	Nigerian Autonomous Foreign Exchange Market (NAFEM)	قوية	فشلية
جنوب السودان	Central Bank FX Window	متوسطة - قوية	متوسطة
مصر	مزادات البنك المركزي سابقاً	متوسطة	متوسطة
زيمبابوي	نظام متعدد أسعار الصرف	قوية جدًا	فشلية
جنوب إفريقيا	بورصة جوهانسبرغ SAMOS +	شبة معdenمة	ناجحة
إندونيسيا	BIRS	محدودة	ناجحة



STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف

<https://economicmedia.net/>

اليمن - تعز - حي الدحبي



00967-4-249306



www.economicmedia.net



economicmedia@gmail.com



@Economicmedia



Economicmedia